دراساتٌ لغويّة:

الخاصية الحجاجية للفعل الكلامي مقاربة لسانية تداولية في نماذج نصية من كتاب البخلاء للجاحظ

The Argumentative Criteria of Speech Act: A Linguistic Pragmatic Approach in Textual Models from The Book of Misers of Al-Jāhiz

Ciri Argumentatif dalam Lakuan Bahasa: Pendekatan Pragmatik Linguistik dalam Model Teks dari buku 'Al-Bukhalāʾ' oleh Jāḥiz

نواري سعودي أبو زيد*

مُلخَّص البحث:

يتناول البحث نظرية الأفعال الكلامية ودورها في بناء البرنامج الحجاجي في إطار الخطاب السردي، وذلك من خلال تطبيقها على مجموعة مختارة من نوادر البخلاء للجاحظ، بهدف اختبار الكفاية المعرفية والتفسيرية للنظرية أولاً، ولمعرفة طريقة توظيف البنيات اللغوية للإقناع بالقضايا موضوع العرض والاعتراض ثانياً. وقد اعتمدنا منهجاً تداولياً ينطلق بالتحليل من التراكيب اللغوية، لينتهي إلى آفاق المقام التداولي الذي هو في كثير منه من طبيعة خارجية غير لغوية، لنصل في ختام البحث إلى نتيجة مركزية مفادها أن هناك علاقة وطيدة بين الشكل اللغوي للنادرة الذي يتقمصه الفعل الكلامي، بوصفه بنية برهانية حجاجية، وبين درجة التأثير التي يحدثها في المتلقي، وهي متلازمة تنعقد على عين من المقام بكل مكوناته؛ سواء أكان واقعياً أم افتراضياً محتملاً.

الكلمات المفتاحية: الأفعال الكلامية، التداولية، الحجاج، النادرة.

Abstract

The current paper sheds light on The Speech Act Theory and its role in constructing argumentation by applying it on a selected set of anecdotes (rarities) of the book entitled Al-Bukhalāʾ (The Misers) written by Al-Jāḥiz. In fact, the present research has two main objectives : the first is to test the cognitive explanatory competence of the theory in hand, and the second is to know the method of employing linguistic structures in convincing certain arguments. To fulfil the above aims, the research edopted for a pragmatic method starting from the analysis of the linguistic structures

* أستاذ اللسانيات، مخبر معجم المصطلحات اللغوية والبلاغية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف٢، الجزائر.

البريد الالكتروني: Saoudi_abouzaid@yahoo.fr

أرسل البحث بتاريخ: ٢٠٢١/١/٥م، وقبل بتاريخ:٢٠٢١/٥/٢م.

to reach the pragmatic level, which is most of the time is extra-linguistic inguistic in nature. The main finding that we come through this investigation is that there is an intimate relationship between the linguistic structure of the anecdote and its impact degrees on the receiver. And this is a relationship that takes place under the effect of the pragmatic level with all its components.

Key words: Speech acts, Pragmatics, arguments, rarity.

Abstrak

Makalah ini menjelaskan tenrtang Teori Lakuan Bahasa dan peranannya dalam membina hujah dengan mengaplikasikannya pada beberapa anekdot terpilih daripada buku berjudul Al-Bukhalāʾ (The Misers) yang ditulis oleh Jāḥiz. Penyelidikan ini mempunyai dua objektif utama: yang pertama adalah untuk menguji kemampuan penjelasan kognitif teori tersebut, dan yang kedua ialah mengetahui kaedah menggunakan struktur linguistik dalam menjadikan hujah-hujah tertentu lebih diyakini. Untuk memenuhi tujuan di atas, penelitian ini menggunakan metod pragmatik mulai dari analisis struktur linguistik sehingga ke tahap pragmatik, yang pada kebiasaannya bersifat ekstra-linguistik. Penemuan utama yang kami rumuskan dalam penyiasatan ini adalah bahawa terdapat hubungan rapat antara struktur linguistik anekdot dan tahap impaknya pada penerima. Dan ini adalah hubungan yang berlaku disebabkan oleh pengaruh yang dicetuskan oleh komponen-komponen tahap pragmatik.

Kata kunci: Lakuan bahasa, Pragmatik, hujah, anekdot terpilih

مقدمة

لعل من جملة ما تهتم به المقاربة التداولية، في سبيل الإحاطة بالتواصل وكيفية إنتاج الأقوال، كيفيةَ تسخير المادة اللغوية، ووجوه تطويعها للمقاصد التي تحرك عملية التواصل من أساسها؛ أي أن الفعل الكلامي الحامل للخاصية الاستدلالية هو هدف التحليل؛ بالتركيز على ما في الخطاب من طاقات إقناعية تحمل صفات المتكلم وخصوصياته، بهدف التأثير في متلقي الخطاب وإقناعه بالقضايا المطروقة. واخترنا لموضوع بحثنا متنا ومنهجا؛ أما المتن فهو نماذج من نوادر الجاحظ في كتابه **البخلاء**؛ بحكم ما يمثله من فرادة بيانية وتربوية واجتماعية ونفسية؛ وأما المنهجُ فالذي يراعي كل مكونات الخطاب معلنه وخفيه، داخليه وخارجيه، وهو تداولية الدرجة الثالثة، "نظرية أفعال الكلام التي تركز على خصوصيات المادة اللغوية، وما تحدثه من استقطاب وتوجيه وتعديل أو نسف لوجهات النظر لدى المتلقي حيال ما يطرح من قضايا. وقد دعانا إلى تناول مثل هذا الموضوع أسباب لها من الوجاهة ما يجعلها مستندا، لعل من أبرزها: أهمية الممارسات الإجرائية للنظريات اللسانية ومقولاتها الفلسفية ومبادئها المؤطرة، واختبار مقولات الأفعال الكلامية لمعرفة جدواها في بناء الخطاب وممارسة الإذعان، ومعرفة وجوه تصريف الخطاب في استيعاب العلاقات الثقافية الضدية المتخلقة تدريجيا. يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: الكشف عن علاقة التشكيل اللغوي بالوظائف البيانية والبرهانية، سواء عند السارد أو عند الفواعل السردية، والوقوف على التباعدات بين المعاني التداولية؛ كمتضمنات القول أو الاستلزامات الحوارية، وبين المعاني الوضعية والعرفية، ووجوه تصريفها. استفاد البحث من بعض الدراسات السابقة، التي تناولت نظرية الأفعال الكلامية، وهي لم تخرج في جملتها عن أن تكون إما تأصيلية مقارنة؛ كدراسة طالب سيد هاشم الطبطبائي الموسومة بـ: **نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب**، وقد ركز فيها على المنطلقات والمرجعيات والسياقات الثقافية والمعرفية للنظرية، وجملة التقاطعات بين المدرستين الفلسفية واللسانية الغربية، وبين المدرسة العربية ممثلة في جهود البلاغيين القدامى أو تطبيقية على نصوص نموذجية، مثل دراسة محمد مدور المعنونة: **الأفعال الكلامية في القرآن الكريم، سورة البقرة دراسة تداولية**، والتي استصحب فيها ما قر في النظرية الغربية؛ مع الاستئناس ببعض التصنيفات البلاغية؛ غير أن الذي ارتأيناه لهذا البحث هو التأصيل في البيئتين الأوليين الفلسفية ثم اللسانية، أما المقارنة فيستشفها القارئ من خلال التطبيق، هذا أولا. أما ثانيا، فالتركيز على الأدوار الحجاجية التي تؤديها الأفعال الكلامية، وما تدعم به القضايا المعروضة، وما تتركه من أثر في تأطير الاختيارات لدى المتلقي، أكثر من اهتمامنا بالتأصيل والمقارنات، والإسقاطات الجاهزة.

أولا–نظرية الأفعال الكلامية، المفهوم والأنواع:

من المفيد أن نعود إلى المحضن الفلسفي الذي تخلقت فيها لتداوليات بمختلف درجاتها، ونعني بذلك الفلسفة التحليلية الغربية، وهي أبرز الاتجاهات الفلسفية التي كان لها حضور متفرد على مستوى مجريات الافتكار الفلسفي خلال القرن العشرين، وقد جعلت هدفها ترك الميتافيزيقا والتجريد، والعودة بالمعنى إلى مركز المساءلة في إطار البحث عن الدور الحقيقي للغة العادية (Ordinaire)، بعيدا عن اللغات الرمزية وعن التأمل المجرد الذي كان ديدن الفلسفة المثالية؛[1] وعلى هذا، كانت الوظيفة الأولية من منظور الفلسفة التحليلية خاصة عند حلقة فيينا (Cercle de Vienne) وفتجنشتاين1951 (Vittgenstein–1889)هي وصف الحقيقة ونقلها، وتسمية العالم من حولنا، ولمعرفة الحقائق والوقائع، لابد من العودة إلى اللغة وتحليلها؛ لأن في تحليلها تجزيئا لتلك الحقائق، والرجوع بها إلى مكوناتها الأساسية، وهو ما يعين على الفهم، غير أوستين (Austin)١٩١١– ١٩٦٠م، المحسوب على التحليليين لا يرى أن هي الحقيقة الكاملة، معتقداً أن من الوظائف الأساسية التي تناط باللغة، إلى جانب التعيين والتسمية للأشخاص والأحداث والمعاني والمفاهيم وغيرها، الفعلَ الذي تؤديه اللغة فتصنع بعباراتها الوقائع والأحداث، هذا المنحى الذي عنون به كتابه (How to do things with word)

إن الأقوال بالنسبة إلى أوستين لا تقيّم من جهة كونها دالة أو غير دالة؛ بحكم ارتباطها بأخبار تصدق أو لا تصدق، بناء على مطابقة الواقعات أو عدم مطابقتها، بل يمكن تقييمها من زاوية كونها منتجة للأفعال أو غير منتجة.[2]وباختصار نقول: إن أوستين اتجه في نظرية الأفعال الكلامية إلى المقابلة بين الأفعال الواصفة أو الإخباريات التي تستهدف وصف الواقع (Constatifs/ Constatives)، وبين الأفعال الإنجازية (Performatifs) التي بمقدور التلفظ فيها وحده إنفاذ الإرادة الذاتية لمستعمل اللغة، وتحقيق الأفعال؛ حيث إن المعنى الأصلي للفعل لا يمكن تصوره منفصلا عن الفعل الذي يحدثه والأثر الذي يتركه.[3]وتعد نظرية الأفعال الكلامية أو اللغوية من أهم ما أنجز أوستين، وقد تبعه في تجذيرها كل من سيرل (Searl)، ثم غريس (Grice)، وديكرو (Ducrot)، وهي بؤرة انبثقت منها النظرية الحجاجية بعد ذلك، حينما أضاف كارل بوبر (Karl Popper) للغة وظيفة رابعة إلى جانب الوظائف الثلاثة التي حددها لها بوهلرk.Buhler، وقد دعاها الجدلية أو اللغة الحجاجية،[4] القاضية بأن الجانب الحجاجي في اللغة منوط، لا فقط بالوقائع، بل منوط بالقدر نفسه، ببنية تلك السلاسل، وطبيعة المواد المكونة لها، والوظائف التي تؤديها.[5]

إن نظرية الأفعال الكلامية، وإن تكن قد تبلورت مع هؤلاء الأعلام، فإن هناك إشارات تقدمت جهود أوستين نفسه التي شهدها منتصف القرن العشرين؛ غير أنها لم تكن من طبيعة فلسفية، وإنما تولدت من رحم النظر اللساني، وتحديدا في إطار البحث الدلالي الذي سبق ملاحظات دوسوسير

حول العلامة ومكوناتها، ويكفي في هذا أن نشير إلى ما أومأ إليه ميشال بريل (Michal .Breal) ١٨٣٢-١٩١٥م، وهو يؤسس لعلم المعاني؛ متجاوزاً به بعض تصورات النحاة الجدد، من أهمية العنصر الذاتي في اللغة الذي يعتبره المكون غير المتجانس فيها، ممثلاً في بعض الصيغ والأزمنة الفعلية؛[٦] كصيغة الأمر (Impératif /Impérative) التي تمكن من الجمع بين الفكرة التي يعبّر عنها الفعل وبين ما يريده المتكلم، هذه الإرادة التي تتحرك بالمخاطَب نحو الإنجاز. وما لاحظه بريل من المكون الذاتي في اللغة ليس حكرا على الأمريات أو الموجهات (directives)، بل يندرج فيه أيضا جملة من العبارات اللغوية الأخرى، كالوعديات أو الملزمات (commissives) بحسب اصطلاح جورج يول (Georges Yule).[٧]

يرتكز الفعل الكلامي إلى أسس ثلاثة:[٨]

أ. دلالي: باعتبار المنجز المادي للسلسلة الكلامية، المشفرة نحويا، وهو ما يسمى فعل القول (Actes locutoires/speech acts)، القائم على المستويات اللسانية المعروفة.

ب. إنجازي (Actes illocutoires/Illocutionary acts): وهو المقصود من نظرية الأفعال الكلامية، المعدودة إنجازية حجاجية، تدفع إلى العمل؛ كالأمر، والنهي، والاستفهام وغيرهما.

ج. تأثيري (Actes perlocutoires/ Interlocutory acts): ويخص ردود أفعال المتلقي حيال ما يسوقه المخاطِب من الدعاوى والبراهين، وحيال موقف المدعي أيضا، كالرفض والقبول.. ولا يعني هذا سوى الانتقال إلى القصد الذي لا يعد في حقيقته إلا تحويلا للأقوال ؛ أي إننا – من منظور أوستين – بإزاء ثلاثة أنواع من الأعمال متفاوتة في قيمتها، وفق ما يقتضيه السياق التداولي لعملية التواصل اللغوي، وهي:

- الفعل القولي أو العبارة، وهو مجرد إصدار إشارات صوتية حسب السنن الداخلي للغة.
- الفعل اللاقولي الذي يقوم على إتمام عمل آخر عبر القول، غيرَ مجرد التلفظ بالمحتوى.
- وثالثها فعل التأثير، ويراد به إحداث تأثيرات في المخاطبين، (مثل حثهم على القيام بفعل أو حملهم على الخوف أو الضحك أو الحزن).[٩]

وعلى هذا، يعتقد أوستين أننا، مع قيامنا بفعل القول نقوم في الوقت نفسه بنوع ثالث من الأفعال، وهو (التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار الإقناعُ، والتضليلُ، والإرشاد، والتثبيط.. ويسميه أوستين الفعل الناتج عن القول).[١٠]

يقيم أوستين مقاربته للأفعال اللغوية بالاحتكام إلى معايير داخل لسانية صرفة، وهي تنحصر، كما يرى فيليب بلانشيه (Philippe Blanchet)، في الأفعال لا الأعمال؛ أي إنه لم يراع ما يجب النظر فيه من عوامل خارج لسانية، صالحة لإقامة تصنيفية أقرب إلى السلامة، وإلى الإمساك بضوابط التصنيف من جهة، وإلى دقة التمييز بين فعل وآخر من جهة أخرى، وهو ما تنبه إليه سورل من بعد، فقدم جرداً

باثني عشر معياراً،[١١] مع تفاوتها قيمة، لتمييز الأعمال ـ لا الأفعال ـ اللغوية والتفريق بينها، وبناء عليها قدم لنا تصنيفية خماسية للعبارات اللغوية:[١٢]

١. الإخباريات: وتهدف إلى تطويع المخاطَب للخبر؛ بحكم التطابق الحاصل بين الأخبار، وبين الحقائق والوقائع، على أن يكون المخاطِب صادقا فيما يقول.
٢. الطلبيات: وفيها يطلب من المخاطَب القيام بعمل ما، من باب مطابقة العالَم للخطاب.
٣. الوعديات: وفيها يكون المتكلم مطالبا بإنجاز أعمال معينة، وبأن يجعل العالم مطابقا للخطاب أيضا، حالها حال الطلبيات، مع اشتراط الصدق واتجاه الحالة النفسية إلى التقيد بالوعد، وهذا القسم مقتبس من أوستين.
٤. الإفصاحيات: وهي في حقيقة أمرها تعبير عن حالة نفسية شريطة الصدق، مع عدم المطابقة للعالم، وإسناد الخاصية إلى المخاطِب أو المخاطَب. ويقابل هذا القسم السلوكيات عند أوستين.
٥. التصريحيات: وتتعلق بالتوجه إلى إحداث واقعة ما، والعلاقة هنا بين الخطاب والعالم ليست قائمة على التطابق، وعادة ما تخضع هذه الأعمال لسلطة ما لإنفاذها أو التحفظ عليها.

وعلى صعيد المقاربة التداولية للخطاب، ينبغي التنبيه إلى أن أساس التحليل ليس الجملة، مثلما ينص سورل؛[١٣] لأن الجملة تظل، إلى جانب تناهيها تركيبيا، تمثل الجانب السكوني الأعلق باللغة لا بالخطاب، وهي المكون الثابت فيها، وإنما يجب أن يتجه التحليل إلى وحدات معتبرة دنيا من المنظور التخاطبي المتحرك، هي الأفعال الكلامية دون سواها؛ باعتبار ارتباطها بمتغيرات الموقف كما بين غريس في مقالته.[١٤]وإذا عدنا إلى التقليد البلاغي العربي، فإن الأفعال الكلامية قسمان كبيران، يفترقان باعتبار النسبة الخارجية، أي القابلية للوصف بالصدق أو الكذب بالتبع، هما الخبر والإنشاء،[١٥] فالسبب (في كون الخبر محتملاً للصدق والكذب، هو إمكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما، من حيث إنه حكمُ مخبرٍ)،[١٦] خلاف الإنشاء الذي هو من باب التأسيس النفسي للفعل الكلامي، من غير أن يكون لذلك نسبة توصف بالصدق أو بالكذب.[١٧] وفي الحالين، فإن المتكلم يوقع فعلاً كلامياً يتضمن دلالة ناتجة عن إدماج مكونات الخطاب المتضمن لإضافات لا تقولها العبارة بل تتشربها أو كما يقول ابن خلدون: (يبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات، المحتاجة للدلالة عليها أحوالُ المخاطبين أو الفاعلين وما تقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة).[١٨] فقوله (الفاعلين) و(الفعل) تنصيص على أن المتكلم هو فاعل للفعل الكلامي (actant) الذي هو فعل القول ذاته، تنجر عنه آثارٌ، ويُنجِز به آثارا؛ لأن سياق النص ليس حديثاً عن الجملة، وإنما عن دور السياق. هذا وقد تضمنت

المدونة ألواناً شتى من الأفعال الكلامية التي تتناسب والموقف الكلامي المنقول عبر السرد، لإحداث ردات فعل منتظرة عند كل متلق. وقد اعتمدنا في العملية الإحصائية التصنيفية المسلكَ البلاغي العربي لعلة الحصر، مع بعض التصرف الذي يمكن ولو نسبيا من حرية تحريك الأفعال أو إعادة توزيعها، مع الركون للنمذجة لما تتيحه من التوسع التحليلي.

الإخباريات:

وهي تشكل غالبية الأفعال؛ بسبب طبيعة الخطاب الذي هو في عمومه حكايات عن البخلاء تشكلت وفق المنوال السردي، المتوجه إلى الوصف والإخبار، وتقوم الإخباريات على مقومات أساسية، هي:

أ. النسبة الحاصلة للمضمون مع العالم، إثباتاً وانتفاء.

ب. الإفادة، وهي حصول تصور تام للمخاطب بالخبر، والوقوف على مراد المخاطِب من خطابه.

ج. الصدق، وقد جعله سورل عاملاً مهماً في هوية الخبر كما بيّنا آنفاً، ولأجل ذلك عد بعض القدامى كالجاحظ الأخبارَ المخالفة لاعتقاد المخبر غير جديرة بالوصف لا بالصدق ولا بالكذب.[١٩]

تنقسم الإخباريات في النوادر العينة، من منظور التداول لا النسبة، إلى قسمين كبيرين:

الإخباريات المتطابقة: وهي المدعومة بعاملي الصدق والمطابقة للوقائع التي تدل عليها، غير أن السؤال الذي قد يطرح هنا هو: هل ينبع سعي المخاطِب (الفاعل السردي) إلى المطابقة بين إخباراته وبين الوقائع من رغبة نفسية جامحة لتبرير الموقف، وهو من ثم سعي تحركه بواعث نفسية ومصالح شخصية؟ أم إن الحقائق هي التي تلجئ الخطاب؟ ثم هل هي حقائق كاملة أم هي مجرد انطباعات عن الحقيقة، من حيث كانت التمثلات المتشكلة عندنا ليست في المحصلة سوى تراكمات أفرزتها عوامل اجتماعية ونفسية ومعرفية، وبمقتضى ذلك يكون المخاطِب فريسة الخرائط الذهنية بخلفياتها؟

ومن أمثلة تلك الإخباريات المتطابقة، ما يجري على لسان الراوي في بداية النادرة من متوالية الحكي، كقول إبراهيم النظام (فلم يلبث الخراساني أن سمع نشيش اللحم في المقلى، وشم الطباهج)،[٢٠] وقوله: (دعانا جار لنا، فأطعمنا تمرا وسمن سلاء، ونحن على خوان ليس عليه إلا ما ذكرت، والخراساني معنا يأكل، فرأيته يقطر السمن على الخوان حتى أكثر من ذلك؛ فقلت لرجل إلى جانبي)،[٢١] وكقول أبي نواس: (كان معنا في السفينة ونحن نريد بغداد، رجل من أهل خراسان، وكان من عقلائهم وفقهائهم. فكان يأكل وحده).[٢٢] فهذه إخباريات تعتمد على مبدأ التقرير الذي يميل صاحبه إلى مطابقة الكلام لما يعتقد أنه الحقيقة، وهذا شرط أساسي فيها لكي يحقق الخطاب المقصد منه وهو الإقناع، إذا تأكد

المتلقي من صدق الدعوى، المعدودة تمهيدا للقضية المحورية التي رصدت لأجلها الحجج؛ فالاستهلال الإخباري ليس ضرباً من التقول والادعاء، بل هو الواقعة كما يراها الراوي، وليس أقلَ من دور أجزاء القول (التفاصيل المدرجة) التي ينوع فيها السارد على لسان شخصية الراوي أو الفاعل السردي، طرقُ الإخبار والتوصيف التي من أهمها:

أ. تقرير الحقائق على ما هي عليه في اعتقاد المخاطب، وما غلب عليه بسبب طبع الخيال وإن خالفت الحقيقة، نحو قول أبي عبد الرحمن الثوري البخيل: (إن إنفاق القراريط يفتح عليك أبواب الدوانيق).[٢٣]

ب. إدراك الوقائع القائم على تضافر الحواس (السمع والشم) الذي أثار فضول الخراساني، وكشف مضمراته، فأثبت لنفسه عندية المقلى بعدما إنكارها، وهو ما فتح المجال للتناقضات على امتداد الخطاب.

ج. تكرارية الوصف، نحو ذكر النظّام لما كان على الخوان (التمر وسمن السلاء)، ثم إعادته بطريق التوكيد بطريق القصر (ونحن على خوان ليس عليه إلا ما ذكرت)،[٢٤] وهذا من العوامل الحجاجية المضمنة.

د. تفريع الوصف ببيان الجهة والحالة، كقول أبي نواس: (كان معنا في السفينة ونحن نريد بغداد رجل من أهل خراسان، كان من عقلائهم وفقهائهم)،[٢٥] وهو تفريع يؤسس للتأشير بالتفاصيل المتتابعة، ليبني صورة الشيخ بتقاسيم تقربه من التعيين، وإن لم يكن تعييناً كلياً.

هـ. تفريع بطريق التعليل: (إنما المسألة على من أكل مع الجماعة؛ لأن ذلك هو التكلف، وأكلي وحدي هو الأصل، وأكلي مع غيري زيادة في الأصل).[٢٦]

إلا أن هناك نوعاً آخر من الوصف، المشروط بصدق المخاطب في اعتقاده، يقوم على الترقي، فهو وإن كان كالتفريع الدلالي، إلا أن في كل تفريع منه إضافة للبؤرة التي ينتهى إليها، فالمتأخر من الأخبار المشَقَّقَة أرفع رتبة من المتقدم، كما في حكاية النظام لجواب من سأله: (قال الخوان خوانه، فهو يريد أن يدسمه، ليكون كالدبغ له، ولقد طلق امرأته، وهي أم أولاده، لأنه رآها غسلت خوانا له بماء حار). وهو إخبار يحمل فائدة للسائل، وعلى هذا الحمل يكون الإخبار على أصله، متعلقاً بالمضمون القضوي، متوجهاً إلى غرض مضمن لا تقوله العبارة، وكأنما المعنى المراد: (هو وشأنه، وما شأنك أنت بالخوان). أو(الخوان خوانه يفعل به ما يشاء)،وما يجيء بعد ذلك من عبارات مفصلة "مقطعة"، يترابط وفق منطق الترقي والزيادة؛ فعبارة (ليكون كالدبغ له)زيادة تفصيل لقوله (يريد أن يدسمه)، وبيان لاهتمامه بالخوان الذي لأجله طلق امرأته، من باب البيان المتصاعد لقيمة الخوان واهتمام الرجل به.

إن المتكلم يستند في الترويج لأقواله الواصفة، إلى شروط نجاح الفعل التواصلي والتركيز على البعد الإنجازي للغة،[٢٧] ولا شك أن تلك الشروط، كما يعتقد أوستين، تنحصر في الإحاطة بتفاصيل

الخبر، ونزاهته وصدقه فيما يخبر، ومن أوضح ما يمثل الصدق والمطابقة الحاصلة بين الكلام والاعتقاد وواقع الحال قول الثوري البخيل: (إذا رأيتُ الرجل يشتري الجدي رحمتُه، فإن رأيته يشتري الدجاج حقرته، فإن رأيته يشتري الدُرَّاج لم أبايعه ولم أكلمه)؛[٢٨] أما الشرط الثالث فهو التصديق الاجتماعي والمؤسسي للمتكلم؛ من خلال مقامه المجتمعي أولا، ولأقواله بالتبعية، نحو قول الجاحظ: (ما سمعناه من مشيختنا)،[٢٩] فمكمن التصديق مكانة الجاحظ، ومصدرُ الأخبار (المشيخة) الذين يمثلون مؤسسة اجتماعية معتبرة.

وقد يكون المقام الاجتماعي خلاف ما ذكرناه، إذا تعلق الأمر بالبخيل، المخبَرِ عن معتقده في التدبير الذي يشكل مؤسسة موازية للمؤسسة المجتمعية، وهذا المسار المختلف يعتبر مستندا لما عده **سورل** القاعدة التأسيسية للخطاب[٣٠] التي لا تمتلك وظائف معيارية قارة ينبغي مراعاتها غالبا، نظير قانون التأدب الذي يضبط العلاقات بين الأشخاص، وإنما تولد أنماطا من السلوك مختلفة، ومن هنا كان هذا المنحى مؤسسياً في حد ذاته، ومثال هذه الحالة في الحاجة إلى التصديق المؤسسي الجديد قصتا "اليمن والشؤم" و"وصية بخيل" اللتان يبدو فيهما الثوري البخيل متقمصا صفة الحكيم والمدبر (إن إنفاق القراريط... إن الدينار يدني إلى النار..)، ساعياً إلى بناء نموذج أخلاقي يعده هو بديلاً عن التبذير الذي أخذ طابعاً اجتماعياً في نظره، وذلك من خلال الانتقال من المقاصد الفكرية إلى المقاصد العاطفية،[٣١] عامداً إلى الاستدراج إلى موقفه لا عن طريق الإقناع العقلي وحده، بل عن طريق التحريك النفساني والإثارة العاطفية اللذين يعملان في اتجاهين متناقضين معاً: تحبيب الاقتصاد، والتنفير من التبذير. وقد أشار ابن سينا إلى هذه الوظيفة عند حديثه عن وظائف الشعر عند العرب بأن (يؤثر في النفس أمرا من الأمور التي تعد به نحو فعل أو انفعال.؛ وأما اليونانيون فكانوا يقصدون أن يحثوا بالقول على الفعل أو يردع بالقول عن فعل).[٣٢]

ويلحق بالإخباريات المتطابقة أسلوب القسم بكل مكوناته،[٣٣] وهو أحد التدرجات العليا التي يلجأ إليها المخاطِب لتقوية كلامه وتحقيق الصدقية للأقوال، وما يمكن أن يلفت الانتباه في هذا السياق استعمال بعض الإخباريات من مثل: (ثم احتجت إلى طيلسان، فقطعتها يعلم الله . فلبسته ما شاء الله)،[٣٤](ثم احتجت إلى جبة فجعلته _ يعلم الله _ ظهارة جبة محشوة)،[٣٥] و(يعلم الله أني مسرور بما وصل إليك من الخير)،[٣٦] وهي من حيث دلالة القول أخبار؛ أما من حيث ما تؤول إليه فإن عبارات الاعتراض والتصدير (يعلم الله)، طوعت في معنى القسم، وهو ما لم تقله العبارة وفق النمط القياسي في القسم، من أجل كسب تعاطف المخاطَب لجملة القضايا المقسم عليها، والدعاوى التي ساقها المخاطِب لبيان حسن تدبيره فيها، ولمعالجة الانقباض البادي على الفتى في العبارة الثالثة. وإيجاد الأقوال [القسم] ليس المراد منه إحداث الأشياء في العالم، بل قصاراه إثبات مطابقة الكلام لوقائع العالم، والإنشائية فيها

متأتية من جهة بيان تلك الوقائع على ما قرت عليه في اعتقاد المخاطِب ليس إلان وقد أدى القسم في تضافره مع فعل الإعلانيات المقرر (أشهد أن الرفق يمن، وأن الخرق شؤم) [٣٧] دوراً مهماً في توكيد تلك المضامين الإخبارية في العبارتين الأوليين، وهو توكيد نرجح أن هدفه ليس هو أقناع المخاطَب بالمحتوى فحسب، بل إن المخاطِب ينصب نفسه مؤسسة اجتماعية قائمة لها مشروعية الحكم والإلزام. إن دور القسم قد يتجاوز وظيفة التوكيد، إلى وظيفة دفع التوهم أو التكذيب، كما هو معروف في البلاغة من ترقي الأخبار في رتب القوة الإخبارية؛ بحسب موقف المخاطَب من الخطاب، ولا يلجأ إلى التوكيد، ومن مشمولاته القسم، إلا لدفع الإنكار أو التكذيب، وهو دلالة مضمرة أخرى محتملة هنا.

الإخباريات غير المتطابقة: ويعد هذا النوع من الإخباريات من نواتج الاستلزام الحواري؛ حيث يفهم منها ما لا تقوله العبارة، مما تقتضيه دلالتها الوضعية. وفي هذا لنا أن نتساءل: هل كانت الإخباريات كلها على ظاهرها من الصدق والموافقة للمضمر في نفسية المخاطِب من جهة أو المطابقة لما يخبر عنه من جهة ثانية، مع ما للتلازم الحاصل بين الاعتقادات والواقع الذي يحيل عليه الخطاب؟ بداية نقف عند قول الخراساني الذي سأله النظّامُ أن يعيره المقلى (قد كان لنا مقلى، ولكنه سرق)، إن المخاطب . ومن منطلق مبدأ المناسبة عند سبربر وولسن (D. Sperber et D. Wilson) التي يتعدل في ضوئها مفهوم العلاقة الذي قال به غريس،[٣٨] ومن حيث الفرض ينتظر توافقاً بين الكلام وبين المضمون القضوي الذي يعبر عنه؛ أي كون المقلى مفقوداً بفعل السرقة، ومن ثم سيكون معيار صدق الأقوال أو كذبها حائلاً دون قبول عملية تأويلها المنطقي؛ بحكم التعارضات الناتجة بين الوقائع أو القضايا وبين محصل تأويل عبارة الخراساني؛ لأن المقلى من حيث الحقيقة لم يسرق؛ ولكن صاحبه تحفظ على إعارته، فهو كان قد أقام عالماً خاصاً غير العالم الواقعي، مبنياً على افتراض يتردد بين احتمالين: الأول استعماله في قلي بعض البقوليات، وهو ما يضر بحديده، ويؤثر في بقائه سليما، والثاني استعماله لقلي اللحم أو ما هو من جنسه.

ثم رجَّحَ أن المستعير يريده لقلي البقوليات، وبناء على الفرض الثابت لديه امتنع عن الإعارة، لكنه خاف المجابهة، فاضطر إلى الكذب حتى ينجو من المؤاخذة، فهل يطعن هذا الخروج عن معيار الصدق في عملية التواصل ويعيقها، أم إنه لا ينبغي معايرته من جهة الصدق؛ باعتبار (أن الأقوال لا تعبر عن قضايا تامة أو على وجه الدقة لا تعبر عنها إلا نادرا)،[٣٩] ومن ثم قد نلجأ إلى ما يجبر هذه الثلمة؛ بالانصراف عن العلاقة مع عالم الأشياء، والاكتفاء بالعلاقة المتأصلة بين الأقوال وأصحابها واعتقاداتهم؟

إن الحقيقة الماثلة في عبارة الخراساني، هي أنه حتى مع هذا الإجراء الاحترازي بالقبول بثنائية القول– الاعتقاد، فإن العبارة خارجة عن معيار الصدق؛ لأن الرجل لم يخبر بخلاف الواقع إلا بسبب رفع

الحرج، لا من جهة اعتقاده ويقينه، خلاف جنس الإخباريات الصادقة، نحو قوله جازما: (وكيف لا أعيرك إذا أردتَ الطباهج، والمقلى بعد الرد من الطباهج أحسن حالا منه وهو في البيت!)، وهذا كلام موافق لما يَجزِمُ بصحته، وقد أقام عليه صرح الفروض الخِطابية، الظاهرة المستعملة منها والمضمرة.

وقد تجيء الأخبار مجملة بعد تفصيلها، من باب رواية اليوميات؛ نحو قول ابن السندي عن الشيخ في نادرة الأكل مع الجماعة تكلف: (هذا كان دأبه كل جمعة)،[٤٠] بعد تتبع تفاصيل صبيحة الجمعة، منذ أن يلج البستان، إلى أن يحين وقت الصلاة، وهو ما يعني الطابع التكراري في الأفعال، على سبيل تأكيدها، ويختم تلك اليوميات بتأكيد الخبر ثانية، ولكن في هيئة الطي، أو في صورة اللف بعد النشر على اصطلاح البلاغيين، لما لفعل الكينونة المقترن بكلمة "دأب" من دلالة على الاستمرارية، لتكتسب الأقوال تقييدا خاصا لإمكاناتها الحجاجية؛ التي لأجلها كانت عبارة "دأب" عاملا حجاجيا له وجه مخصوص في الربط.

وقد تخرج الإخباريات عن أصل تقرير الحالة، مما يعتبر فعلاً مباشراً أو فعلاً للقول، ونظير هذه الحالة هي أقوال الشيخ القابع على ربض الشاذروان،[٤١] الجارية مجرى الإقناع للذي مر به ثم انثنى راجعاً إليه؛ ليشاركه طعامه بعد التحية، وإن تكن الأقوال قد أخذت منحى متأدباً ومسحة من الوعظ والأخلاق (إذ مر به رجل فسلم عليه، فرد السلام، ثم قال: عافاك الله. فلما نظر إلى الرجل وقد انثنى راجعا، يريد أن يطفر الجدول أو يعبر النهر، قال له: مكانك، فإن العجلة من الشيطان .. قال: الأحسن فيما نحن فيه أن تكون إذا كنت أنا الجالس وأنت المار، أن تبدأ أنت فتسلم، فأقول أنا حينئذ مجيبا لك: وعليكم السلام. فإن كنت لا آكلا شيئا سكت أنا، وسكت أنت، ومضيت أنت، وقعدت أنا على حالي .. وهو أن أبدأ فأقول هَلُمَ، وتجيب أنت فتقول هنيئا، فيكون كلام بكلام، فأما كلام بفعال وقول بأكل، فهذا ليس من الإنصاف، وهذا يخرج علينا فضلا كبيرا).[٤٢] فكل ما ورد جرى مجرى الإخبار عن الاعتقادات والإيهام بصلاحيتها، وتسويغه بالمصلحة وما يشبه المنطق، غير أنه في جانب منه يكشف عن زيف الازدواجية التي قدمها الراوي إبراهيم بن السندي في وصفه، وهي الجمع بين وصفه بالحكمة والتعقل والتدين والتورع عما يزري بالإنسان الذي في مثل مقامه (وكان مصححاً بعيداً عن الفساد، ومن الرشا، ومن الحكم بالهوى، وكان حفيا جداً)، وبين وصفه بالإمساك والبخل بالدرجة نفسها (وكذلك كان في إمساكه، وفي بخله، وفي تدنيقه في نفقاته، وكان لا يأكل إلا ما لابد منه، ولا يشرب إلا ما لابد منه)، وليس غاية الراوي من بيان تلك الثنائية سوى تعليل مكر الشيخ في حواره الذي ينتهي فيه بمحاوره إلى التيئيس من أن ينال منه شيئاً، وقد أفصح عن غايته من كل ذلك الفعل اللغوي المركب من الإخباريات وغيرها وقد قيل له (قد أعفينا من السلام، ومن تكلف الرد)، فقال: (ما بي إلى ذلك من حاجة، إنما هو أن أعفي نفسي من (هلم)، وقد استقام الأمر)[٤٣]، فكان هدا المقطع الحواري إخباريا يفضح التبييت على المنع، ويوجه الحواريات المتقدمة عليه.

الإنشائيات: وهي جملة التراكيب المستقلة التي تؤدي أدواراً تواصلية قائمة بذاتها أو أدواراً في امتدادات لفظية أكبر منها، مما لا يمكن أن يدرج في القسم الأول صناعة أو تأويلا، وتضم:

الإنشائيات المُوقِعَة: وتشمل كل المتواليات التي يطلب بها إنجاز أفعال، وقوتها تكمن فيما تكون سبباً في وجوده من سلوكات أو ما يرتقب أن يترتب عليها منها، ويندرج تحتها:

الأمريات، وقد تنوعت بين الأمر الصريح بصيغة الفعل، وغير الصريح بصيغة اسم الفعل، والأمر المؤول وذلك في التحضيض لخصوصية العلاقة الخِطابية

- المجموعة الأولى: (اشتر لي بهذا)،[٤٤]و(أعطني بهذا)،[٤٥] و(لكن تجود لي)،[٤٦]و(بطنوا كل شيء، بطنوا البواري، بطنوا الحصر، بطنوا البسط، بطنوا الغداء بشربة ماء باردة).[٤٧]
- المجموعة الثانية: (مكانك)[٤٨]!،و(هلم – مكررا)[٤٩]!
- المجموعة الثالثة: (هلا مسحته)[٥٠]!.

إن هذه الأفعال المتضافرة مع غيرها، مدار دلالتها على الطلب، وما يحدد طبيعة الطلب ودرجته ليس هو الصيغة المجردة، بل ملابسات الخطاب، كالعلاقة بين المخاطِب والمخاطَب، والشأن الذي يجري فيه الخطاب. فالأمر في الحالة الأولى (اشتر لي، أعطني، تجود لي) أمر على وجه الحقيقة بتحكمات السياق التي يُدَلُ عليها ببعض المؤشرات الخطابية، صادر من الأعلى إلى أدنى، موجب للتنفيذ، في ظل منزلة الشيخ ومهابته وقاره الذي أكسبه احترام من كان في حي الشاذروان، على ما كان فيه من التقتير. أما المخاطَب، فلم يكن سوى قيم البستان الذي يزوره الشيخ، وفي ظل علاقة الأعلى أو الأدنى يجري التسخير (التفكيه)؛ أما المؤشرات الخطابية الموجهة لدلالة الفعل نحو الحقيقة، المؤازِرة لأوصاف المهابة تلك، فتمتد عبر نص النادرة، محيطة بالأفعال، وبخاصة ما تقدمها (فإن وجد قيم ذلك البستان، رمى إليه بدرهم، ثم قال: اشتر لي بهذا أو أعطني بهذا..)، فالآمر، الأعلى رتبة اجتماعياً، لم يكلف نفسه إعطاء المخاطَب الدرهم مناولة، بل رماه إليه، وفي ذلك ما فيه من الإيماء إلى التباعد بين الطرفين؛ لأن الثاني لم يكن إلا قيم البستان، الحارس، الخادم، القائم على شؤون مصالح السيد، وقد تتابعت صيغ أمرية أخرى خادمة لسياق خطاب الاستعلاء، وأدت في الوقت نفسه وظيفة المؤشرات الموجهة لأفعال الأمر؛ لكنها لم تكن صيغا صريحة، وإنما تواردت على الخطاب بصيغ التحذير المكررة (إياك إياك)، جريا على العرف القار في الاستعمال،[٥١] وإن كان ينسجم مع ما يقتضيه الموقف من السرعة التي تليق بحالة العجلة عند المخاطِب؛[٥٢] أي إن ما تقوله العبارة: إياك أن تسرع نفسُك إلى ما يغيظني، وهو المحاباة بدافع الاسترضاء أو التملق.

لكن ما لم تقله العبارة، بل تحيل عليه بالتأويل الجامع بين الداخل والخارج الخطابي هو مستلزم الأمر بالحذر التابع لسلسلة الأمريات المتوالية من أعلى السلم الخطابي إلى أدناه؛ فالإجراء التأويلي يحتكم إلى التمييز بين ما يقال (The said/ Le dit)، وبين ما يبلغ (Le transmis/ The transmitted)، وهو ما غفل عنه سورل، وتنبه له غريس، بل جعله أحد أركان نظريته،[٥٣] إلى جانب مبدإ التعاون والقوانين التي تحكمه.

فالأمر بالمعاملة بإنصاف الذي تقمص صورة التحذير الآيل إلى الأمر، هو مطلب الشيخ؛ تعبيراً عن أنفته، فالمكروه الذي يبنى عليه التحذير عادة، لا يُخَاف من أن يدرك المخاطَب في نفسه، إنما يلحق الشيخ حينما يمس في نفسه، بما يدركه من تفضيل يكون محل مَنٍّ. فالخوف ليس من مطلق الإكرام، بل من المنة الموجبة لمقابلة الحفاوة بمثلها، وهو ما يأباه طبع البخل فيه كما يعكسه القسم الثاني من النادرة، فالتحفظ من باب الإجراء الاستباقي، وهو درجة ثانية من التأويل أو منعطف ثان من الاستلزام الحواري في صيغة التحذير القياسية، الخارجة عن الأصل،[٥٤]

وبما أن معيار الصدق يعد نسبياً في تقييم الأقوال، إلا من جهة ما يريد له المتكلم أن يبدو فيه شيء يوهم بالصدق،[٥٥] فقد كانت الأمريات تحتاج إلى الظهور كذلك، فالطبقية التي ترمي إليها أفعال الأمر، فيما يظهر من هوة بين الشيخ والقيم ليست على سبيل الحقيقة؛ إذ ليست قيمة الإنسان على الحقيقة في جنسه أو عرقه، بل في ما تعلق بروحه ولازمها من خصال ومحامد، فمجانبة الخراساني للمنة ليس لفضيلة فيه، بل لجبر نقص يلزمه، فأراد له ألا يظهر، ليبدو كالمستغني، وما هو به. إن هذا التصنيف للأقوال لم يُبْنَ على ضرب من التخمين، بل استند إلى المؤشرات الموزعة عبر الخطاب بقسميه: القسم الواصف؛ حيث كان الشيخ موضوع وصف، والقسم الناطق؛ حيث كان طرفاً في حوارية امتدت في القسم كله بما تضمنه من أخبار فضحت نواياه وكشفتها لمن حوله ولنا أيضاً، بوصفنا قراء للنادرة. والحالة ذاتها في العبارتين (هلم عافاك الله!)، (مكانك!)، الملحقتين بالأمر صيغة ودلالة، فهما اسما فعل أمر بمعنى أقبل وتوقف، وتدلان في سياقهما اللغوي على طلب تنفيذ عمل محدد (الإقبال–التوقف)، على أن طرفي الخطاب يشتغلان هذه المرة في أفقية خالية من التمايز والمفاضلة بين الشيخ الخراساني ذاته، وأحد المارة المسلم عليه، فرد الشيخ ودعاه، بخلاف العلاقة بالقيم، وإذا كانت الطبقية في هذه نابعة من التزكية المؤسسية والعرف في التعامل مع أصحاب المهن، وهي مرهونة بطرفها الاجتماعي المتغير الذي أقرها،[٥٦] فإن المؤسسة ذاتها هي التي أملت أفقية العلاقة التي تشغل القسم الثاني (الناطق) من النادرة.

أما ما يعول عليه في إنجاز فِعلَي الطلب (الإقبال . التوقف)، فهو تحقق ذات الفعل من المخاطَب، لأن الطلب من الإنشاء على قسمة البلاغيين الذين بينوا الحدود الفاصلة بين وجهي الإنشاء الطلبي، كحالة الأمر ههنا؛ أي الفعل القولي، والفعل المنجز أو ما يتوقع إنجازه، كما أوضح أبو هلال العسكري ذلك حينما قال في حده: (والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب)؛[٥٧] أي

إن العلم بالجلوس في ذاته مثلا، متقدم على العلم بطلب إحداثه، على أن يظل ذلك القول الطلبي معلقاً لا ينسب للصدق ولا للكذب؛ لأنه كلام قام بالنفس وعبر عنه صاحبه، (لا باعتبار تعلق العلم والحسبان).[٥٨] ولعل اللجوء إلى اسم فعل الأمر لمناسبته لمقام العجلة ، فليس في الوقت فسحة ليعتمد على الجملة الأمرية الكاملة الأركان، ففي اسم الفعل دلالة الأمر أولاً، والإفصاح عن نزوعه النفسي ثانياً، ولمناسبة مقام الخطاب (التعجل) ثالثاً، وبين الصيغتين تتكشف النوايا المضمرة، خلاف ما حاول رسمه بالكلمات من إيهامات عارية عن الجوهر، فما تشكل عند الراوي وعند المدعو ليس سوى قشرة سرعان ما كشطتها المخالطة. إن تنصيص الخطاب غيرُ ما أخفاه، ولئن كانت العبارتان أمريتين، فإن الأولى تبلغ رسالتين، ظاهرة مفادها الدعوة للغداء، ومضمنة توهم بالتأدبَ، والتزام الأعراف والمجاملات المقامية ولو على سبيل التكلف والمداراة، وإلا فإن الشيخ لا يريد أن يتجاوز القول إلى الفعل، وعليه يكون خطابه للحفاظ على استمرارية التواصل فحسب، من باب الوظيفة الانتباهية أو اللاغية.[٥٩]

أما الفعل (بطنوا) في نادرة (حديث الخليل)،[٦٠] فأمر على وجهه، غير أن الفعل المتضمن في القول ينتقل بالخطاب إلى معنى الحرص على توجيه من كان يستمع إلى الناصح في حلقة المسجد إلى ما يصلح شأن المعاش، وهو ما لم يستسغه أحد البخلاء (الثوري)، فأعرض عنه كمن لم يسمعه، وهو لا يدري أن ذلك منه تقتير وإمساك من حيث يفهم التوسع والتمتع، كما تشهد عليه العبارات الإخبارية المقيدة لمعتقدات المخاطِب في أقواله، وقد مر بنا اعتبارات الحقيقة من المنظور التداولي وما يثبت منها وما ينتفي. يكتسب المعنى الملازم أو المضمر قيمة التوكيد من خاصية الخوارزمية التكرارية في عمقها المنطقي المتحكم، لا من خاصية التوزيع الأفقي فيها التي أوجبتها خطية للغة. إنها تكرارية مندمجة في حيز واحد (الأمر بالتبطين)، من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى أجزائه، ومن المجمل إلى تفصيله، وبين هذا وذاك تمتد إخباريات تؤدي دور الإقناع بالدعوى، ويترتب التفصيل منها رتبة النتيجة من السبب:

أ. الإجمال: بطنوا كل شيء.

ب. الإخباريات التعليلية، كالذي نجده في قول السارد على لسان فاعله السردي (ربما رأيت المبطنة الواحدة تقطع أربع أقمصة، والعمامة الواحدة تقطع أربعة أزر، ليس ذلك إلا لتعاون الطي، وترافد الأثناء).

ج. النتيجة المستَلزَمَة: (فبطنوا البواري/بطنوا الحصر/بطنوا البسط/ وبطنوا الغداء بشربة ماء باردة)

أما آخر نوع من الأمريات فقول البخيل في نادرة طلاق بسبب غسل خوان: (ولقد طلق امرأته، وهي أم أولاده، لأنه رآها غسلت خوانا له بماء حار، فقال لها: هلا مسحته!)، وهلا حرف تحضيض معناه الطلب بحدة، وإذا كانت حقيقة الطلب إنشاء لكلام في النفس بمطلوب غير واقع وقت الطلب ليقع به، فإن (هلا) لا تتوجه لإنجاز ما ليس واقعا، وإنما للتوبيخ ما وقع (الغسل)، والحكاية كلها

بيان لهذه الدلالة الخبيئة في الموقف لا في ذات اللفظ، كما أن في الكلام ثمن لحصول ما لم يحصل بالأيلولة أو بالتضمن.[٦١]

الاستفهاميات: وحقيقتها إنشاء كلام يطلب به المخاطِب الإجابة عما يُشْكِل عليه أو كما قال العسكري: (والاستفهام لطلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكما بشيء على شيء أو لا يكون. والأول التصديق، ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين، والثاني هو التصور، ولا يمتنع انفكاكه من التصديق، ثم المحكوم به، إما أن يكون نفس الثبوت أو الانتفاء، كما تقول: الانطلاق ثابت أو متحقق)[٦٢] والحقيقي منه كطلب التصور أو التصديق، وهو ما لا يترك للمخاطَب مجالا للتنصل من واجب البيان، كما تلزم به مبادئ المحادثة، من تعاون أطراف الخطاب على تجاوز كل مواطن اللبس والخلاف.

ولكن، هل يعد كل استفهام أجاب عنه المخاطَب حقيقيا بالضرورة؟ وما المعايير التي نحتكم إليها في تمييز الحقيقي من غير الحقيقي؟ وهل يرتبط الاستفهام حتما بعامل القوة الإنجازية (الأداة) التي ينص النحاة على أن لها موضع الصدر في كل تركيب استفهامي؟ من أجل ذلك نعود إلى بعض ما ورد في النوادر من الأفعال الكلامية التي لها دلالة الاستفهام مثل (ما لأبي فلان يضيع سمن القوم، ويسيء المؤاكلة، ويغرف فوق الحق؟)،[٦٣] و(لِمَ تأكل وحدك؟)،[٦٤] و(تريد ماذا؟)،[٦٥] و(وما عرفتَ ذلك؟)،[٦٦] و(ولِمَ ذلك؟ وكيف طمعت في هذا؟ ومن أباح لك مالي؟ قال الرجل: أوليس قد دعوتني؟)،[٦٧] فالاستفهام في كلام إبراهيم النظام كان على وجهه، معبرا عن جهل السائل بحقيقة الرجل ومن يكون، وعلاقته بالخوان التي كشفت عنها إجابة جليسه، وعليها يترتب تفسير ما يصدر من السلوكات التي يدينها السائل استنادا إلى عرف المؤاكلة، ولا شك في أن للمؤشرات الخطابية دور في توجيه عملية التأويل، والكشف عن الارتباط بين الخراساني والخوان، نحو(سمن القوم) الدالة على المغايرة بين الخراساني والمضيف، وأنه ليس هو ذاته من جهة أولى، وبينه وبين الخوان ونفي تملكه إياه بالفحوى من جهة ثانية. أما عبارة (الخوان خوانه)فإخبارية تؤكد علاقة الارتباط، وقد عملت مصححا لعملية نفي التملك، وإعادة النسبة إلى أصلها، وهي الموجبة للتصرف.

وإذا كان هذان المؤشران توجيهاً فعلياً مبرراً لتأويل القسم الأول من الاستفهام، فهل سيكونان كذلك بالنسبة إلى القسمين الآخرين: إساءة المؤاكلة، والأكل فوق الحاجة؟ إن وظيفتهما لا تعدو ذلك، ومن ثم يتوجه القسمان الآخران وجهة أخرى في عمق الدلالة أو في مستوى الاستلزام الحواري أي الفعل المضمن في القول، إنهما يشتغلان على إنشاء معنى التعجب الآيل إلى الإنكار، وهو تلازم كثيرا ما يحدث في كل ما له ارتباط بالانفعالات النفسية. لقد عمل الأسلوب الحواري الذي مبناه المقاولة الاستفهامية عمله في توجيه الأفعال الكلامية في سياق الاستفهام، حتى وإن عدمت الأداة، كما في قول

الذي سأله النظام (وما عرفتَ عِلّتَه؟) للتأكد من أن أسئلة النظام على وجهها، من شرط الجهل بالمستفهَم عنه، وهو ما أكده النظام بالنفي المؤكد بالقسم (لا والله). إذاً الموجهات التي تعتمد في ضبط تأويل الاستفهاميات، بعضها لغوي؛ كعامل القوة الإنجازية، وبعضها الآخر مقامي. علامة ذلك تحصيل الاستفهام بغير الأداة، وتجاوز الدلالات العرفية الظاهرة في حضورها إلى آفاق متضمنات القول التي جرَّتْ وراءها أفعالاً ناتجة عن القول، هي ما يصدر عن المسْتَفهَمِ من ردود أفعال بداعي أفعال القول ومتضمناته، في حين كانت الأقوال الاستفهامية للخراساني مضمنة معنى الإنكار، في شكل متتالية متدرجة من الأعلى إلى الأدنى ومن العام إلى الخاص (ولِمَ ذلك؟)، (وكيف طمعت في هذا؟)، (ومن أباح لك مالي؟)، ومبناه على ترق في الإنكار؛ إنكار أن يكون هناك سبب لطمعه في الطعام أو أن تكون هناك جهة أغرته بذلك النزوع، على أن الدرجة الثانية من دلالة الخطاب آيلة إلى النفي؛ أي أنه ليس هناك من سبب يدعو للطمع، ولا صدر عني ما يكون مبررا لإقبالك عليه، وهذا لمجابهة الاستفهام التقريري الصادر عن الرجل المار (أوليس قد دعوتني؟!)، وهو نوع من الاستفهام تكون الإجابة عنه بإحدى طريقتين: بنعم إذا أراد الخراساني أن ينفي أنه قد دعاه أو ببلى إذا أراد أن يثبت دعوته له؛ لكنه تخلص من الاحتمالين لئلا يناقض نفسه، وانتقل بالحوار الاستفهامي إلى الإنكار عليه أن يطمع فيما عنده لغياب كل المسوغات، بما في ذلك انعدام المبيح، ولم يقل (الداعي) لئلا يظن به التناقض.

الإنشائيات التعبيرية (الإفصاحيات): وهي أفعال ينشىء بها المخاطِب كلاما يعبر به عن حركة نفسية بداخله، لا تتعلق بطلب إيقاع فعل أو تركه، ولا حتى بتعليق شيء بشيء كما في الشرط، بل الغاية الإفصاح عن حالة شعورية ونفسية، ولا علاقة لها بالكون مطابقة أو مخالفة، وإنما هدفها إسناد الخاصية المضمنة لأحد المتخاطبَين،[٦٨] وسنقصر المعالجة على ما له بعض الخصوصية، إما في جانب الصياغة الشكلية أو في جانب الدلالة المرتبطة بالموقف التخاطبي، وبما أن النوادر متعددة الأصوات (polyphonique/ polyphonic) كثيراً ما ينزع فيها الجاحظ منزعاً حوارياً بين شخصياته التي يحتد بينها الخلاف، فإنها تضمنت جملة من الأفعال الإفصاحية ذات المنحى التعبيري من مثل: أولاً الدعاء في قوله (عافاك الله!)،[٦٩] و(قال: ويلك!).[٧٠] إنه على الرغم من وجود عبارات دعائية من حيث بنيتها، فإنها من حيث التصنيف، خارجة عن أصل الإفصاح، وإنما وقعت إدراجا في الحديث، من باب التلقين والتعليم، لا تعبيرا عن الحالة النفسية التي هي مناط الإفصاحيات كما بينا نحو عبارتي (السلام عليكم)، و(هنيئاً) اللتين سيقتا في مساق الإخبار عن الطريقة المثلى في التصرف من منظور الشيخ الخراساني، لا من جهة إنشاء الحالة. والذي يبدو لنا هو أن الدعائين خلاف مقتضى الظاهر فيهما، فليس (عافاك الله) دعاء له بالعافية، بل مجرد مراعاة ما يتطلبه الموقف من المجاملة الاجتماعية من خفض الجناح، والتظاهر به، ولو علم الخراساني بأن الرجل سينثني إليه راجعاً، ما تكلف دعوته ولا الدعاء له.

كما أن (ويلك!) ليس دعاء بالويل والهلاك على ظاهر العبارة، بل هو منصرف إلى دلالة الاقتضاء، وهو معنى التعجب، نظير عبارات كثيرة دأبت العرب على توظيفها حينما يتعجبون، كقولهم: ويلمه، ثكلته أمه.. وهذا النوع من الإفصاحيات متولد في نفس المتكلم، متوجه إلى المخاطَب ومتعلق به، وثانياً التعجب: ومنه العبارتان: (فلبستهما شاء الله !)، و(فلبستها ما شاء الله)،[٧١] والذي يغري بعدّهما من التعجب الهيئةُ التي وردا بها، والأصل أنهما تركيبان خبريان،[٧٢] وكأن الاكتمال التركيبي مؤذن بتغير مراد الخطاب وهو دلالة الإنشاء، كحالة النداء الذي تتراجع دلالته، بمجرد أن يذكر الفعل الذي يقدره النحاة (أدعو أو أنادي)، فيتحول الكلام بذلك من دلالة إنشاء النداء إلى الحكاية والإخبار عن وقوعه، وشتان بين العبارتين وبين موقفيهما. غير أن ما يفهم من منطوق (ما شاء الله)، هو الكثرة وطول المدة؛ إذ هي في معنى (كثيرا أو طويلا)، فيكون سياق توزيعهما الخِطابي هو التعجب من طول صلاحية الاستعمال، مع كل حالة من حالات الملاءة.

هذا فضلاً عن جملة الأساليب التي خرجت، من منظور موقف الخطاب، إلى معنى التعجب، كالاستفهام التعجبي في قول أبي نواس للخراساني: (لِمَ تأكل وحدك !)،[٧٣] و كالتعجب المتأتي من الخبر المنفي بهدف المبالغة في التعجب، ومن ثم تعميم التعجيب، نحو قول الخراساني صاحب المقلى: (ما في الأرض أعجب منك !)،[٧٤] وثالثاً التمني، وهو نزوع النفس إلى التعلق بفعل غير واقع أو هو (تشهي المرغوب فيه)،[٧٥] ويكون فيما هو ممكن أو مستحيل، ولا يكون فيما هو في حكم الواجب.[٧٦] ومما ورد في البخلاء قول المَرْوَزِي للعراقي (ليت أني قد رأيتك بمرو، حتى أكافئك لقديم إحسانك، وما تجدد لي من البر في كل مرة).[٧٧] إن المرتكز في الفعل اللغوي (ليت) ما هو إلا تجلية لحالة شعورية أو موقف للمخاطِب من قضية خاصة وهي تمني اللقاء، وفي مكان خاص (مرو)، ولغاية مخصوصة، وهي الإكرام والاحتفاء ورد الجميل. إن فعل القول يتوجه إلى هذا المعنى تحديدا، وهو تحرك نفس المروزي إلى حدوث ما لم يحدث، على سبيل أنه يتمناه ويشتهيه، وهو خلاف المضمر عنده في نفسه على الحقيقة، إذ لا يتعدى محاولة رفع الحرج الذي تكرر عنده بقدر تكرر إكرام العراقي له، وهو بذلك يخرق أحد أهم قواعد المحادثة، قاعدة (الكيف)، وينتهك أهم المسلمات التواصلية، مسلمة القصدية؛ لأنه يقول ما لا يقصد إنجازه في حينه ومكانه اللذين المعلنين، فهو لم يطلق القول إلا لمقتضيات مقامية رآها ملزمة، ويزداد انتهاكه لما يضبط الحوارية، بإخلاله بمبدأ الكم الذي يتجلى فيما أردف به الفعل القولي الأول (التمني) الذي يشتغل في مستوى أعمق، في إطار الفعل المتضمن دلالة متولدة هي فعل الوعد الذي لا يعني سوى إطماع المخاطَب بحصول الفعل، لكنه مؤجل من ناحية، ومؤطر أو مقيد الحدوث بالجهة (المكان) من ناحية أخرى، فهو في معنى: إني أعدك بوافر الإكرام عند لقائك بمرو في قابل الأيام. ويسند هذا الفعل المضمن، ويدل عليه ويؤكده [أما] التفصيلية الشرطية (أما ههنا، فقد أغناك الله عني)، والذي

يحمل هو الآخر وجهين: جلي، ممثل في إثبات الاستغناء لعلة الكون في بغداد، ومضمر هو نفي حصول الإكرام في الحين، والتيئيس منه على وجه القطع.

الإنشائيات المُعَلِقَة: وتظهر في الشرط الذي يتوسل به البخيل للإفلات من المؤاخذة، بل يحوله وسيلة دفاع ومجابهة؛ باعتباره فعلا كلاميا يبني من خلاله ما يجب منه على ما يمنعه، فيتخلص تخلصاً حسناً من الإحاطة، فهو إذن استراتيجية خِطابية ووسيلة حجاجية لدفع الخصم، بل ولتعقبه بعدما كان متعقِبا، خاصةً إذا كان فيما فرط وانقطع مما لا سبيل إليه مجددا، كما في قول صاحب المقلى: (لو كنتَ خبرتني أنك تريده للحم أو لشحم لوجدتني أسرع إليك به).[٧٨] فالشرط ليس مستقبليا ليدرك، بل ماضياً يتعذر استرداده فيستدرك، من أجل إخراج الخطاب مخرج البناء الافتراضي الذي لا يمكن الإمساك به؛ لذلك ورد النهي في الحديث الشريف عن قول (لو)،[٧٩] وهي هنا تفتح باب دفاعات الخراساني على مصراعيه، لينقلب معاتباً لمن سأله المقلى، بعد ما كان ملوماً، فالقصد ليس إلى تركيب الشرط على وضعه في العرف اللغوي، بقدر ما هو تحويل الموقف الخطابي في الواقع برمته، وهي طفرة لا تتحقق إلا بـ(لو).وإلى هذا، فإن (لو) بانية للفعل الكلامي المركب (الشرط) الذي يؤدي أيضاً وظيفة الاستمالة للتسليم بمجمل الدعوى؛ ولكن بم كان ذلك؟ أهو بذات الفعل أم بأثره وبالافتراض البعيد الذي يرسمه الخطاب؟

الحقيقة أنه إنما يُقْنِع بالمحتمل (Vraisemblable/ Probable) إن وجد، وهو عالم لا وجود له إلا عند البخيل، وهو في جوهره إقناع بوهم، إلى جانب تحقيق هدف الخطاب. إن الشرط يمكن المتكلم من تحقيق قصدية مزدوجة، توصف بأنها قصدية انعكاسية متأرجحة بين لائم وملوم؛ غير أن الشق الثاني منها قصدية يُعَوَل عليها في أن تكون حقيقية، خلاف الأولى، التي يعلم المتكلم أنها كون زائف ومظهر آخر للإقناع تجتلبه (لو) إلى ساحة الفعل الحجاجي، يرتد في لبه إلى خاصية لو نفسها، من جهة تصنيفها المقولي الصرف–تركيبي الذي إنما اكتسبته من مجموع التوظيفات السياقية المتراكمة التي بنت هويتها، فهي، كما في هذا الفعل الكلامي، تؤدي دور الربط الحجاجي للجملتين، المعلل للتعالق السببي والمسببي بينهما؛ لكنه تعليل تخلف أثره؛[٨٠] لكونه تعليلاً عقيماً غير منتج بالنسبة إلى المخاطب من الناحية التداولية الصرفة، وإن كان ذلك يسهم في بناء قصد المتكلم، وفي رفع الحرج عنه، وفي دفعه به عن نفسه تهمتَيْ البخل والكذب معا.

ومن نحو هذا الشرطُ السببيُ في قول الشيخ: (لو ظننت أنك هكذا أحمق، ما رددت عليك السلام).[٨١] فهل بلغت (لو) كل هذه القدرة العجيبة على التحوير والقلب، وهي ليست سوى أداة لغوية مطواعة؟ أم إنه لا يتأتى لها الحمل على دلالة الفعل المتضمن في القول إلا بقرائن الموقف الخطابي؟ نعم إنَّ لما يتقدم فعلَ إنشاء الشرط من أفعال كلامية ذات توجيهات إضافية سلطةُ التوجيه والحمل، مع أن

مقاصدها المعلنة قد لا تبدو ذات صلة وثيقة، بل قد لا تبدو ذات صلة على الإطلاق، سوى من زاوية ما يجمعها بفعل الشرط من الانتظام الخِطابي داخل النادرة، فـ: (لو) في سياق آخر مختلف غير ما مر، تكتسب إلى جانب الشرط في الحال والاستقبال، دلالةً تداوليةً جديدة غير الدلالة الوضعية الناتجة عن الجمع والتركيب (لو خرجت من جلدك لم أعرفك).[٨٢] فالدلالة اللغوية التي تنطق بها العبارة هي: لست أعرفك مهما فعلت. أما دلالة الفعل الكلامي المتضمن، فهي في معنى: إنني مصر على عدم معرفتك متعمدا، ولن يكون مني تعرف وإن بلغت في مسعاك المستحيل، بأن تخلع جلدك، لا ثيابك فقط. ويتجاوز هذا إلى الطبقة الثانية من الدلالة المضمنة، وهي إهدار المعروف في وقت حاجة صاحبه إلى المجازاة عنه، وفي ذلك إهدار لقيمة المخاطَب نفسه، ولمحورية الخطاب بكل مكوناتها وتوابعها؛ تعجيلا بإنهائه، وقفزا على كل محاولات العراقي رأب ما بدا صدعاً يتعمده المروزي في المحاورة في كل مرة، وإذا كانت العملية الاستدلالية تقف من تلقاء نفسها، عند الوصول إلى توازن الجهد المبذول بين الطرفين،[٨٣] فإنها هنا توقف بإرادة خارجية، هي إرادة المروزي، في ظل انتهاك حرمة مبدأ المناسبة، واختلال التوازن الحواري الذي يشكل تجاهل المروزي سببه الرئيس.

وتعود طبيعة الاستراتيجية الجديدة إلى كون العبارة الشرطية تمثل حداً نهائياً للخطاب، يقابل حدا أوليا يصور المروزيَ بسحنة مناقضة تماما (ليت أني قد رأيتك بمرو..)، وقصد السارد في ذلك الكشف عن التناقض المتجذر في نفسية البخيل من جهة، كما أنها هي المسؤولة في الوقت نفسه عن تخليق الغرابة والسخرية اللتين هما من خواص النادرة من جهة أخرى. لم تكن النهاية المأساوية للحوارية مفاجئة، على غير ما ينتظر منها، بل كانت نتيجة لمقدمات توزعت عبر الخطاب كله، لكن أكثرها إثارة وإنباء بصورتها هو ما كان في هيئة الشرط بعد الحد الإفصاحي (ليت أني قد رأيتك بمرو.. أما ههنا فقد أغناك الله عني). ولقد أدت (أما) دور الرابط العاقد للتعليق في معنى الشرط، ولها مع ذلك فضل تفصيل وتوكيد، وهو ما يكسب الشرط بها دورا في التأثير على المتلقي؛ بحكم أن التفصيل زيادة وتوضيح للدعوى وما يتعلق بها في ذهنه، وأن التوكيد متأصل فيها؛[٨٤] من حيث إنها قطعت الشك، وأنه لن يكون من المتكلم إكرام في المحل المدلول عليه بالمؤشر(ههنا)، المحتمل أيضا للتأشير على الزمن، وهو زمن التكلم؛ بحكم أن المقصد الخطابي يتعلق به أيضا، وبعبارة أخرى نقول إن العامل الحجاجي هنا يؤدي دوره في تماسك الفعل الكلامي، من خلال التخصيص والتوجيه، وبالمقابل حصول المنتفي في الـ (ههنا) خارجه بشكل أكثر توكيدا، وهو الفعل المضمن؛ أي إذا كان الإكرام هنا منتفيا بالاستغناء لداعي المحل، فهو مؤكد خارج المحل مع تجدد داعي الحاجة.

ولما كان في (أما) من خواص التعليق والتفصيل والتوكيد ما بينا، فقد اتخذها الخراساني في نادرة السلام والطعام وسيلة لبناء الفعل الكلامي الشرطي، فيما يشبه القاعدة أو القانون الذي لا يمكن تجاوزه: (فأما كلام بفعال، وقول بأكل، فهذا ليس من الإنصاف)، وهي قاعدة تخفي وراءها دلالة

مضمرة في فعل القول، إنها دلالةُ التنصل من الإكرام، وإيجادُ ما يشبه العلة للنهر والزجر، ومن وراء ذلك مجابهة العرف الاجتماعي؛ لأن صحة مضمون الشرط المتعلقة بالنسبة الخارجية مفقودة، أي إنه لم يزكها العرف العام، ليلجأ الخراساني لما يسند قولته في ما يبدو منطقيا، تلبيسا على المخاطَب بالاعتماد على الاستدلال المضلل، والقيمة الحجاجية لمثل هذا النوع من البنيات الشرطية هو في ما تضمنته الأداة من ضرورة الارتباط بين الشرط وجوابه، كما ترتبط المقدمات بنتائجها، على أن الدلالة المتناهية هي الزجر عن اعتقاد ما يخالف المقولة، الموجب لاستحقاق التقريع.

الخاتمة:

وفي الختام يمكننا اختصار ما انتهت إليه الدراسة في نقاط أهمها:

١. تنوع الأفعال الكلامية وتباين وجوه توظيفها في النادرة؛ لتحقيق الإقناع وبناء الحجج، للوصول إلى المرادات الثقافية والاجتماعية من جهة، والتربوية والأخلاقية من جهة أخرى.
٢. من براعة البيان إحداث التناسبات الدقيقة بين الفعل الكلامي وبين سياق استعماله؛ سواء كان ذلك للسارد أو أجراه على ألسنة رواته وشخوصه السردية.
٣. بنيت استعمالات الأقوال؛ بوصفها وجها من وجوه تطويع اللغة في البرهنة على القضايا محل العرض أو الاعتراض، على القضايا سلبا وإيجابا، وكل ذلك يكشف عن طواعية اللغة وسلاستها، كما يكشف عن مخاتلتها وجبروتها في الوقت نفسه؛ باعتباري المستعمل والمتلقي على الترتيب، ولو كان الاستعمال أدبيا؛ ناهيك أن يكون استخفافيا غير حائد.
٤. ترسيخ الأفعال الكلامية للمبدأ الفلسفي، القائل بأن اللغة أكبر من كونها وسيلة تواصل لنقل الأخبار، فهي تبني تمثلاتنا، وتتفنن في تحويل العالم المادي إلى مقابلات ترميزية من طبيعة ذهنية، وفعلها ذاك يدلل على الجانب العقلاني البرهاني الذي من وجوهه الاحتجاج والإقناع بالعالم على أنه مثلما تمثلناه وبنيناه ذهنيا، فالجاحظ مزج في النادرة بين الخواص العقلية وبين ما يقتضيه فعل البيان، أي إنه عرف كيف يقيم معمار البرهنة من خلال اللغة في مستواها الثاني.
٥. كثيرا ما تتخلق وظيفة الإقناع والإلزام بالحجة، لا من ذات فعل القول ذاته، بل من متضمناته أو بطريق الاستلزام الحواري.
٦. أن الجانب الحجاجي في اللغة يرتبط ببعدين، أما الأول فالوقائع وبنيتها الاجتماعية وطبيعتها الثقافية، وأما الثاني فكيفية تشكل الأقوال وآلية بنائها للتعبير عن تلك الوقائع.

وهو مذهب بلاغي عربي خالص؛ فيما يعرف بالمطابقة. ويكفي أن نعود إلى تعاليم بشر بن المعتمر التي تبناها الجاحظ، وأسس عليها بعض أصوله البيانية.

٧. المقام هو الذي يقتضي نوع الفعل الكلامي ودرجته وكيفية سوقه؛ إخبارا أو طلبا، اقتصارا أو تشقيقا وهكذا.

٨. يرجع تأثير الفعل الكلامي؛ باعتباره بنية برهانية حجاجية، إلى المطابقة حينا، وإلى نوايا المخبر فيما يخبر عنه أو يعلق به خطابه ويجعله موضوعا للتواصل حينا آخر. وفي أحيان أخرى قد يرجع إلى الأمرين معا، كما قد يكون العامل الفاعل في الإقناع والإلجاء إلى التسليم بالمضمون هو القوة المؤسسية التي يحظى بها المخاطِب وحدها. هذا إلى جانب ما يلعبه التحيل العاطفي الذي يخلف الصدق والمطابقة والتأسيس للعرف الجديد من دور.

٩. قد يتخذ الفعل الكلامي وسيلة لبناء عالم افتراضي، لا صلة له بالواقع بكل حيثياته، لكنه افتراض مبني على وجه من وجوه الواقع يراد له أن يكون مقنعا، ولو مؤقتا؛ لحل إشكال ضغط المقام، والتخفيف من إكراهاته، من باب رفع الحرج أو من باب المراوغة وغيرهما من البواعث.

١٠. قد يأخذ تأثير الفعل الكلامي وبناؤه للحجة والإلزام بها شكل تراتبية دلالية، هي حاصل منعطفات التأويل، ومع كل منعطف يزداد الضغط على المتلقي المعين أو المتلقي الكيفي.

١١. ظاهرة التضافر والتعاضد التي قد تعتري بعض الأفعال الكلامية ليكون لها أثر أقوى، على أن هذا التضافر قد يكون بالتوسع الداخلي، أي بتوسيع إطار الفعل نفسه، كما قد يكون من طريق التوسع الخارجي بالانفتاح على أفعال أخرى، لا تنضوي بنيويا تحت الفعل الكلامي الواحد، بل ينتج الأثر بالجمع بين جملة من الأفعال الكلامية ذات الاستقلال التركيبي، مع اتحادها في الهدف الذي يسعى إليه المخاطِب، وهذا الذي يعرف عند ديكرو بالفعل الحجاجي المتجاوز لصنافة أوستين وسيرل.

هوامش البحث:

[١] انظر: نوال، طه ياسين، "التواصل اللغوي والواقع الإنساني من منظور الفلسفة التحليلية"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة واسط، العراق، الجزء (١)، العدد (٣٢)، نوفمبر، ٢٠١٨م، ص ٧٧٤_ ٧٧٥.

[2] Laugier, Sandra, "acte de langage ou pragmatique". **Revue de métaphysique et de morale**, Presse universitaire , France, n(42), Fevrier 2004, p 281- 284.

[3] Maingueneau, Dominique, **"L'analyse du discour",** Collection Repères pour la rénovation de l'enseignement du Français à l'école élémentaire, France, Numéro(51), 1979, P15.

[٤] نوال، طه ياسين، "التواصل اللغوي والتواصل الإنساني من منظور الفلسفة التحليلية"، مقال سابق، ص٧٧٧.

[٥] انظر: العزاوي، أبو بكر، وآخرون، **الحجاج: مفهومه ومجالاته**، (عمان: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠م)، ج١، ص٥٧.

[٦] بافو، ماري آن، وإلياسرفاتي، جورج، **النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ط١، ترجمة: محمد الراضي، (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م) ، ص ٨٩.

[٧] يول، جورج، **التداولية**، ط١، ترجمة: قصي العتابي، (الرباط: دار الأمان، ٢٠١٠م) ، ص٩٠.

[٨] صحراوي، مسعود، **التداولية عند العلماء العرب**، ط١، (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥م) ، ص٤٠ – ٤٤.

[٩] بلانشيه، فيليب، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ط١، ترجمة: صابر الحباشة، عبد الرزاق الجمايعي، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٢م)، ص٤٢.

[١٠] الشهري، عبد الهادي بن ظافر، **الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية: مقاربة تداولية**، ط١، (بيروت: دار الانتشار العربي، أبها: نادي أبها الأدبي، ٢٠١٣م)، ص٢٨٤.

[١١] بلانشييه، فيليب، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ص٤٥– ٤٦. وهذه المعايير هي: ١ ـ الغاية من الفعل. ٢ ـ اتجاه مطابقة القول للعالم الخارجي؛ فالاتجاه بين الإخبار والوعد متعاكس. ٣ ـ الحالة النفسية المعبر عنها كالندم والرغبة. ٤ ـ كثافة الاستثمار في تقديم الأقوال؛ كقلة قوة كثافة الالتماس بالنسبة للأمر. ٥ ـ وضعية المتخاطبين في السلمية الاجتماعية التي تؤثر في قوة الأفعال؛ كوضع المستعمل للأمر بالنسبة لمتلقيه. ٦ ـ الطريقة التي يرتبط بها القول بالمصالح الشخصية، نحو ارتباط التبجح ونحوه بالمتكلم، والتعزية بالمخاطَب بشكل ظاهر. ٧ ـ علاقة القول ببقية مكونات الخطاب، نحو أراد، وعليه، وإذن وغيرها. ٨ ـ المحتوى القضوي المحدد بوسم صريح للقوة اللاقولية؛ كالواسمات الموجهة للفعل إلى الماضي أو الحاضر أو المستقبل. ٩ ـ إمكانية أو عدم إمكانية إنجاز العمل بطريقة أخرى غير اللغة؛ فالتحية ممكنة بالقول كما هي ممكنة بالحركات، أما الوعد فغير ممكن بغير القول. ١٠ ـ الحاجة أو عدم الحاجة إلى مؤسسة لإنفاذ العمل؛ فالوعد أو التهديد ممكن خارج المؤسسة، أما التزويج فغير ممكن خارج الإطار المؤسسي، وكذلك التعميد عند النصارى. ١١ ـ وجود أو عدم وجود استعمال إنشائي للفعل اللا قولي؛ فالوعد إنشائي بالضرورة، أما الوعيد فغير ممكن أن يكون إنشائيا؛ لأنه لا ينجز بمجرد التلفظ بالفعل "أتوعد" ونحوه. ١٢ ـ أسلوب إنجاز العمل اللغوي؛ فالفعلان أذاع وباح لا يختلفان في الهدف والمحتوى، وإنما في طريقة إنجاز العمل. غير أن أهم هذه المعايير هي المعايير الثلاثة الأولى لكونها أساسية، أما البقية فهي ضوابط تفصيلية جزئية.

[١٢] بلانشييه، فيليب، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ص ٤٧– ٤٨.

[١٣] الشهري، عبد الهادي بن ظافر، **الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية: مقاربة تداولية**، ص٢٨١.

[١٤] روبول، أن، وموشلار، جاك، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ط١، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٣م)، ص ٥٤– ٥٥.

[١٥] وسماه كثير من البلاغيين بالطلب، نحو صنيع: السكاكي، سراج الدين ابو يعقوب يوسف بن محمد، **مفتاح العلوم**، ط١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ص٢٥١.

[١٦] السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص ٢٥٤.

[١٧] ـ يقول الخطيب القزويني: (ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إما أن يكون لنسبته [أي الإسناد الذي يتضمنه] خارج تطابقه، أو لا تطابقه، الأول الخبر، والثاني الإنشاء). انظر: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط٣، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م)، ج١، ص٥٦–٥٧. وعليه كانت قسمة الخبر ثنائية إما صادق وإما كاذب، بغض النظر عمن وسع في القسمة فجعلها رباعية باعتبار اعتقاد المتكلم الذي لا يخرج عن كونه إما معتقداً لما يخبر به أو غير معتقد به، فالصدق عند من وسع مطابقة الحكم مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده، وغيرهما مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده، وهما قسمان لا يوصف الخبر فيهما بأي من الوصفين.

[١٨] ابن خَلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، (بيروت: دار القلم، ١٩٨٩م)، ص ٥٥٠.

[١٩] القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ج١، ص٦١.

[٢٠] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، تحقيق: محمد الإسكندراني، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢م)، ص٤٢.

[٢١] المرجع السابق، ص٤٧.

[٢٢] المرجع السابق نفسه.

[٢٣] نفسه، ص ١٣٠.

[٢٤] نفسه، ص٤٧.

[٢٥] انفسه.

[٢٦] . الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ٤٧.

[٢٧] انظر: بلانشييه، فيليب، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ص ٥٩.

[٢٨] . الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ١٢٨. على اعتبار أن الجدي رخيص الثمن والدجاج أغلى منه، وقد وصف كلامه مطابقة حاله وفعله لاعتقاده، فكانت المطابقة بالجملة.

[٢٩] . الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ٤٥.

[٣٠] . بلانشييه، فيليب، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ص ٦٠.

[٣١] . بليث، هنري، **البلاغة والأسلوبية**، ط٢، ترجمة: محمد العمري، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م)، ص٢٦.

[٣٢] . ابن سينا، أبو علي الحسين، **فن الشعر: أرسطوطاليس**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٣م)، ص ١٦٩- ١٧٠.

[٣٣]. نعتقد بأن القسم المتكون من الأداة والمقسم به أو ما يقوم مقامهما لا قيمة له في ذاته، لأنه إنما سيق لما بعده؛ أي المقسم عليه، وعليه فإنه يلعب دور الأداة مثل قد، أن، لن وغيرها في أبوابها طبعاً، أي إن المقسم به مع الحرف أو ما يعوضهما ما هو إلا عامل قوة إنجازية مصحح لدرجة الحكم لا لجهته، لأن القسم إنما هو تدرج وترق في ذات السياق وفي نفس التوجه القضوي. وعليه جاء قول الخليل: (إذا قلت والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، فقد أضمرت أحلق وأقسم، وما أشبهه، مما لا يتعدى إلا بحرف والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معنى له). ابن السراج، محمد أبو بكر، **الأصول في النحو**، ط٤، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، ج١، ص٤٣١.

[٣٤] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ١٢٩.

[٣٥] المرجع السابق نفسه، ص ٢٢٩.

[٣٦] المرجع نفسه، ص ١٤٨.

[٣٧] انفسه، ص ١٢٩.

[٣٨] روبول، آن، وموشلار، جاك، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل: علم جديد في التواصل**، ص ٨٢- ٨٣.

[٣٩] المرجع السابق نفسه ، ص٩٦.

[٤٠] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص٤٧.

[٤١] المرجع السابق، ص ٤٨.

[٤٢] المرجع نفسه، ص٤٨- ٤٩.

[٤٣] نفسه، ص ٤٩.

[٤٤] نفسه، ص ٤٨.

[٤٥] نفسه.

[٤٦] نفسه.

[٤٧] نفسه، ص ١٢٠.

[٤٨] نفسه، ص ٤٩.

[٤٩] نفسه.

[٥٠] نفسه، ص ٤٧.

[٥١] . يعد النحاة إياك ضميراً منفصلاً منصوباً على التحذير، والمحذر منه عندهم ينبغي أن يقترن بالواو أو بمن مذكورة أو مقدرة، والكلام في النادرة جار على الاستخفاف؛ أي على ما يسهل استعماله، وإسقاط ما يمكن إسقاطه. ينظر: الأستراباذي، محمد بن الحسين الرضي، **شرح الكافية**، ط١، تقديم وشرح وتعليق: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العملية، ١٩٩٨م)، ج٢، ص٤.

[٥٢] . للنحاة تفسير طريف للحذف الواقع في أسلوب التحذير، يضيء الموقف التواصلي وعلاقة المحتوى التخاطبي بأطراف الخطاب. يقول الرضي: "وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا.. وإنما وجب الحذف .. أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطَب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق، وهو المعطوف في إياك والأسد، والمكرر" الأستراباذي، محمد بن الحسين الرضي، **شرح الكافية**، ج٢، ص ٥– ٦.

[٥٣] . روبول، آن، وموشلار، جاك، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ص ٥٦.

[٥٤] . باعتبار أن عملية التأويل من المنظور المعرفي عند سبربر وولسن يمكن أن تمر بمرحلتين، أولاهما ترميزية، والثانية استدلالية. روبول، آن، موشلار، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ص ٨٨. ولسنا نرى مانعا من إمكانية خضوع التأويل في مستوى الاستدلال لضرب آخر من الطبقية بحسب ما يستشفه المؤول من ملابسات الخطاب من الدوائر الدلالية المنداحة والمتناسلة.

[٥٥] . من منظور سبربر وولسن لا يوجد الصدق بمعناه المطلق، إنما (هو نسبي في زمن ما وفي مكان ما وبالنسبة إلى اعتقادات الأفراد، ولا دور له إذن في إنتاج الأقوال). روبول، آن، وموشلار، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ص ١٠٩.

[٥٦] . قلنا إنه عرف متغير؛ لأن المواضعات المتعلقة بالرتب الاجتماعية متحولة بحسب التركيبة الاجتماعية والزمان والمكان وغيرها، فلئن عدت بعض المهن دنيا في السلمية الاجتماعية التي تعكس القيمة تحت طائلة ظروف بعينها أو في مجتمعات خاصة، فإنها في مجتمعات أخرى أو في ظروف مختلفة قد ترتقي مراتبَ في تلك السلمية، كالحاجب، وتفصيل هذا في مباحث أسباب التغير الدلالي ومظاهره.

[٥٧] . السكاكي، أبو يعقوب سراج الدين بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، ص ٢٥٣.

[٥٨] . ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، **الأمالي النحوية: أمالي القرآن الكريم**، ط١، تحقيق: هادي حسن حمودي، (بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، ج٤، ص٤٦.

[٥٩] انظر: غلفان، مصطفى، **في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها**، ط١، (بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠١٠م)، ص٨٣.

[٦٠] . الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ١٢٨.

[٦١] . يقول أبو هلال العسكري في تضافر القرائن السياقية في توجيه الدلالة وارتباطها بالمقصدية: (فإذا قيل هلا أكرمت زيدا، أو ألا بقلب الهاء همزة، أو لولا، أو لوما، فكان المعنى: ليتك أكرمت زيدا، متولدا منه معنى التنديم، وإذا قيل: هلا تكرم زيدا، أو لولا، فكان المعنى: ليتك تكرمه، متولدا منه معنى السؤال)، **مفتاح العلوم**، ص٤١٨.

[٦٢] السكاكي، أبو يعقوب سراج الدين بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، ص٤١٥.

[٦٣] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ٤٧.

[٦٤] المرجع نفسه.

[٦٥] نفسه، ص ٤٩.

[٦٦] نفسه، ص ٤٧.

[٦٧] نفسه، ص ٤٩.

[٦٨] انظر: بلانشييه، فيليب، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ص ٤٨.

[٦٩] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ٤٩.

[٧٠] المرجع نفسه.

[٧١] نفسه، ص ١٢٩.

[٧٢] والتوجيه أن ما إما مبتدأ وخبره محذوف تقديره كان أو كائن، أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره الكائن ما أراده الله.

[٧٣] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ٤٧.

[٧٤] المرجع نفسه، ص ٤٦.

[٧٥] مطلوب، أحمد، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٧م)، ص ٤١٨.

[٧٦] المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)،ص٤٩١– ٤٩٢.

[٧٧] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ٤٥.

[٧٨] المرجع نفسه، ص ٤٦.

[٧٩] . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان" مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ط١، تحقيق: أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ج٢، ص ٨٧٠، باب القضاء والقدر، رقم الحديث٢٦٦٣.

[٨٠] . يرى ابن هشام أن لو هذه تفيد ثلاثة أمور، أولها الشرطية وتعني التعليق المفضي إلى تركيب الفعل الكلامي، المفيد للسببية والمسببية، وثانيها التقييد بالزمن الماضي، وثالثها الامتناع. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العصرية، ١٩٩٦م)، ج١، ص ٢٨٤. وهذا الامتناع هو الذي يتوخاه المتكلم لتحقيق مقصديته في الإقناع بالمفترض لا الواقعي.

[٨١] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البخلاء**، ص ٤٩.

[٨٢] المرجع نفسه، ص ٤٥.

[٨٣] . روبول، آن، وموشلار، **جاك**، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ص٨٧.

[٨٤] ينقل ابن هشام أن الزمخشري كان أحسن من أحكم شرح التوكيد في (أما) على نحو ما بين سيبويه من أنها تدل على وقوع ما بعدها على أية حال، وأنه لا راد له ولا ناقض، وقد وجهها في نحو (أما زيد فذاهب) إلى معنى: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب. أي لا محالة، على سبيل التوكيد والجزم. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص ٦٩.

References المراجع

Al-‘asskariy, ’abu Hilāl al-Ḥasan, *al-Ṣinā‘ataiyn*, Tahqiq: ‘ali Mohammed Bijawi, Mohammed Abu Al Fadl Ibrahim, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1998).

Al-‘asskariy, ’abu Hilāl al-Ḥasan, *Miftāḥ al-‘Uloum*, Tahqiq: ‘abd al-Ḥamid Hidawi, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2000).

Al-‘azzāuiy, ’abubakr, *al-Ḥijāj Fi al-Lughah, (al-Hijāj: Mafhoumoho Wa majālātoho)*, (Amman: ‘ālam al-Kutub al-Ḥadithah, 2010).

Al-’Ustrabāziy, Moḥammad Bin al-Ḥasan al-Raḍiy, *Sharh al-Kāfiyah*, Taḥqiq: ’Imil Badie‘ ya‘akub, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1998).

Al-Jāḥiẓ, ‘amr Bin Baḥr, *al-Bayanwa Wa al-Tabiyyn*, Taḥqiq: ‘ali ’abu Melḥim, 1st Edition, (Beirut: Dār Wa Maktabah al-Hilāl, 1988).

Al-Jāḥiẓ, ‘amr Bin Baḥr, *al-Bokhalā’*, Taḥqiq: Moḥammad Al Iskandarāniy, 1st Edition (Beirut: Dar Al Kitab Al Arabi,2012).

Al-Morādiy, al-Ḥasan Bin Qāssim, *al-Ganā al-Dāniy Fi ḥuruf al-Ma‘āniy*, Taḥqiq: Fakhr al-Din Qabāwah, Moḥammed Nadim Faḍil, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1992).

Al-Qazwiniy, ’abu al-Ma‘āliy Moḥammad Bin ‘abd a-Raḥmān, *al-Iḍāḥ Fi ‘Ulum al-Balāghah*, Taḥqiq: Moḥammed ‘abd al-Mon‘im Khffājiy, 3rd Edition, (Beirut: Dār al-Jeel, 1993).

Al-Shihriy, ‘abd al-Hādi Bin Ẓāfir, *al-Khiṭāb al-Ḥijāji ‘ind Ibn Taimiyah: Moqārabah tadāwouliyyah*, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Intishār al-‘arabi, 2013).

Blanchier, Phimippe, *al-Tadāwouliyyah Min Austin Ilā Goffman*, Tarajamah: Sābir al-Ḥabbāshah, ‘abd al-Razzāq al-Jamāi‘iy, 1st Edition (Irbid: ‘ālam al-Kutub, 2012).

Ghalafān, Moṣṭafā, *Fi al-Lissāniyyāt al-‘āmmah: tārikhohā, Ṭabi‘atohā, mawḍo‘uhā, mafāhimohā,* 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kitāb al-Jadid, 2010).

Ibn al-Ḥājib, ’abu ‘amr ‘Othmān Bin ‘Omar, *al-’Amāli al-Naḥwiyyah*, Taḥqiq: Hādiy Ḥasan Ḥammoudiy, 1st Edition (Beirut: ‘ālam al-Kutub, Maktabeh al-Nahḍah, 1985).

Ibn al-Sarrāj, ’abu bakr Moḥammad Bin Sahl, *al-’Usul Fi al-Naḥu*, Taḥqiq: ‘abd al-Ḥussain al-Fatliy, 4th Edition, (Beirut: Mo’assasah al-Rissālah, 1999).

Ibn Hishām، Jamāl al-Din ‘abd Allah Bin Hishām al-’Anṣārī,. *Mogniy al-Labib ‘an kutub al-’a‘arīb*, Taḥqiq: Moḥammad Moḥiyy al-Din ‘abd al-Ḥamid, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘aṣriyyah, 1996).

Ibn Khaldun, ’abu Zaid ‘abd al-Raḥmān, *al-Moqaddimah*, (Beirut: Dār al-Qalam, 1989).

Ibn Sinā, ’abu ‘ali Ḥussain, *Fannu al-Shi‘r: Arisṭoṭālis*, Taḥqiq: abd al-Raḥmān Badawiy, (Beirut: Dār al-Thaqāfah, 1973).

Laugier, Sandra, "acte de langage ou pragmatique". *Revue de métaphysique et de morale*, *Presse universitaire* , France, n(42), Fevrier 2004, p 281- 284.

Maṭlub ’aḥmad, *Mo‘jam al-Moṣṭalaḥāt al-Balāghiyyah Wa taṭaworohā*, (Beirut: Maktabah Libnān nāshiroun, 2007).

Maingueneau, Dominique, *"L’analyse du discour*", Collection Repères pour la rénovation de l’enseignement du Français à l’école élémentaire, France, Numéro (51), 1979.

Muslim, ’abu al-Ḥussain Bin al-Ḥajaj, *Saḥiḥ Muslim*, Taḥqiq: ’abu Qotaibah Naẓr Bin Moḥammad al-Fāriyābiy, 1st Edition, (Riyadh: Dār Ṭaiybah Li al-Nashr Wa al-Tawzi‘, 2006).

Ṣaḥrāwiy, Mass‘ud, *al-Tadāwuliyyah ‘Inda al-‘Ulamā’ al-‘arab*, 1st edition, (Beirut: Dār al-Ṭali‘ah, 2005).

Paveau, Marie-Anne, Sarfati, Georges-Elia, *al-Naẓariyāt al-Lissāniyyah al-Kobrā, Min al-Naḥū al-Moqārin Ila al-Zarā’i‘iyah*, Tarjamah: Moḥammad al-Rāḍiy, 1st Edition, (Beirut: Manshouāt markaz dirāsāt al-Waḥdah al-‘arabiyyah, 2012).

Plett, Heinrich F, *al-Balāghah Wa al-’Ussloubiyyah*, Tarjamah: Moḥammad al-‘Omari, 2nd Edition, (Casablanca: ’Afriqiyā al-Sharq, 2000).

Reboul Anne, Jacques moechler, *al-Tadāwuliyyah al-yaum: ‘Ilm jadid Fi al-Tawāssol*, Tarjamah: Saif al-Din Daghfous, Moḥammad al-Shaibāniy, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Ṭali‘ah, 2003).

Yāssin, Nawāl Ṭaha, al-Tawāssoul al-Loghawiy Wa al-Wāqie‘ al-Insāniy Min manẓur al Falsafah al-Taḥliliyyah*, Majallah Lārk Li al-Falsafah Wa al-Lissāniyyāt Wa al-‘Uloum al-Ijtimāi‘yyah*, Iraq: Manshourāt Jāmi‘at Wassiṭ, ‘ada: 32, Juz’: 1, 28-11-2018.

Yule George, *al-Tadāwuliyyah*, Tarjamah: Qosaiy al-‘attābiy, 1st Edition (Ribat: Dār al-’Amān, 2010).